سيكون لهم الحق في إبداء تظلماتهم واعتراضاتهم وتقديم المستندات التي لديهم

«حقوق الإنسان»: تشكيل لجنة لإعادة فحص القيود الأمنية لغير محددي الجنسية

■ «الداخلية»: القيود الأمنية لم توضع إلا بناء على معلومات جدية وقد يكون هناك تشابه بالأسماء

اجتماع لجنة حقوق الانسان

■ الأعضاء بمقدورهم الانتقال إلى الجهاز المركزي أو الوزارة والاطلاع على الوثائق والمستندات

■ لا نبني بياناتنا على تكهنات وأقاويل بل بناء على مستندات وأدلة دامغة وواضحة

■ قطعنا شوطًا في تنفيذ الخدمات الخاصة بالمعاقين في مطار الكويت وتذليل صعوبة الترجمة لهم

بحثت لجنة حقوق الإنسان خلال اجتماعها امس موضوع السجون وانتهت إلى تعديلات تشريعية في هذا الجانب وأرسلت رسالة إلى مجلس الأمة تطلب فيها من اللجنة التشريعية إنجاز عدة قوانين تتعلق في السجون والأحكام الجزائية.

وقال عضو اللجنة النائب د. جمعان الحربش إن اللجنة ناقشت موضوع القيود الأمنية بحضور وكيل وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وطلبت إعادة فحص القيود الأمنية حتى لا يقع الظلم على أي طرف.

وكشف الحربش عن أن وكيل وزارة الداخلية أبلغ اللجنة عن الموافقة رسميًا على تشكيل لجنة لفحص جميع القيود الأمنية على غير محددي الجنسية وسيكون لهم الحق في إبداء تظلماتهم واعتراضاتهم وتقديم المستندات التي لديهم.

وتوقع الحربش أن تشكل اللجنة خلال الأيام القليلة المقبلة وأن يفتح الباب لإعادة النظر في جميع القيود الأمنية معربًا عن أمنياته في أن ينال كل من له حق حقه.

من جانبه أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري أن اللجنة الخاصة بفحص الشكاوى المتعلقة بالقيود الأمنية ماضية في عملها، مؤكدًا أن آلاف القيود الأمنية تم نفيها وتنقيحها.

وقال الدوسري في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماعي لجنتي حقوق الإنسان وذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانيتين: إن الشكاوى التي تقدم يتم فحصها وتمحيصها والقيود الأمنية لم توضع إلا بناء على معلومات جدية ولكن قد يكون هناك تشابه بالأسماء ولكن عندما يتم فحصها والتحقق منها وأنها قد يكون فيها مبالغة يتم نفيها.

وبين أنه تم إبلاغ أعضاء اللجنة البرلمانية بأن بمقدورهم في حال وجود شكاوى واعتراضات الانتقال إلى الجهاز المركزي أو وزارة الداخلية والإطلاع بأنهم على الوثائق والمستندات الدالة حتى تثبت لهم عدم صحة بعض هذه الإدعاءات، مؤكدًا أننا لا نبني بياناتنا على تكهنات وأقاويل بل بناء على مستندات وأدلة دامغة وواضحة.

وأوضح أن ممثلي وزارة الداخلية استعرضوا مع أعضاء لجنة ذوي الإحتياجات الخاصة ما يتعلق بتنفيذ الخدمات الخاصة بالمعاقين في مطار الكويت وتذليل صعوبة الترجمة لهم مبينًا أن الوزارة قطعت شوطًا في هذا الجانب من خلال إعداد برامج تدريبية لتوفير كوادر مختصة بالترجمة فضلا عن إيجاد نظام في غرفة العمليات المركزية « 112 » يتضمن شاشات يتم من خلالها التواصل ما بين مترجمي الوزارة والصم لمعرفة احتياجاتهم.

وأكد أن العمل جار خلال أقل من أسبوعين مع مركز النظم الآلية على وضع جهاز يمكن أجهزة الاتصال الأرضية من التحول إلى التخاطب المرئي ما بين مشغلي العمليات وذوي الاحتياجات الخاصة مشددًا على أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بهذه الفئة.

وذكر أنه نظرًا للسعة المحدودة للمطار الحالي فإنه يتم استغلال الكاونترات الخاصة بأطقم الطيران والدرجة الأولى من أجل التسهيل على ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم الأولوية مؤكدًا أن مشروع المطار الجديد سيتضمن موقفًا خاصًا بالمعاقين.

وكشف عن وجود تواصل مع الناشطة في مجال حقوق الإنسان الدكتورة كوثر الجوعان لوضع بروتوكول تعاون معها بشأن الصم والبكم بالإضافة إلى وجود مركز خدمة تابع لوزارة الداخلية في نادي المعاقين لتقديم الخدمات لهم وترجمة لغة الإشارة مبينًا أن الوزارة عازمة على التوسع في هذا الأمر ولكن المشكلة في شح المترجمين في لغة الإشارة وصعوبة توفيرهم في كل مكان ما يجعل من الأجدى توفيرهم من موقع مركزي يتخاطب مع النقاط الفرعية.

تسريع «الانتقائية» على التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية

«الميزانيات»: الحكومة قررت تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى 2021

■ الإيرادات في ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة تقدر بـ 15 مليار دينار منها 13 ملياراً إيرادات نفطية

■ «البترول» اقترحت أن يكون سعر البرميل في الميزانية الجديدة 50 دولاراً بعد دراسة أساسيات السوق

لجنة الميزانيات

أكدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس أن الإيرادات في ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة تقدر بـ 15 مليار دينار منها 13 مليار دينار إيرادات نفطية.

وذكرت اللجنة أن ضريبة القيمة المضافة سيتم تأجيل تطبيقها في الكويت حتى سنة 2021 وأن وزارة المالية رأت ضرورة تسريع إجراءات الضريبة الانتقائية على بعض السلع المنتقاة كالتبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد إن اللجنة ناقشت مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية الجديدة 2019/2018 - الإيرادات توجيه (1).

وأضاف أن مسؤولي مؤسسة البترول أوضحوا أنه بعد دراسة أساسيات السوق والمخاطر ومتوسطات أسعار البرميل في دول المنطقة اقترحت أن يكون سعر البرميل في الميزانية الجديدة 50 دولارا.

وأوضح أنه رغم التحسن النسبي في أسعار النفط الحالية المدفوعة بسبب بعض التوترات السياسية والتزام الدول سواء من منظمة أوبك أو خارجها بالاتفاقية المبرمة بينهم سابقا بخفض انتاج النفط إلا ان المخاوف من انخفاض الأسعار ما زالت قائمة.

وبين أن توقعات الوكالات الدولية والبنوك العالمية والمستشارين تشير إلى أن اسعار النفط في سنة 2019 ستكون أقل نسبيا مما هي عليه حاليا ما يستدعي التحوط في تقدير سعر البرميل في الميزانية.

وأفاد بأن الإيرادات في ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة تقدر بـ 15 مليار دينار منها 13 مليار دينار إيرادات نفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج والمقدرة بنحو 2.3 مليار دينار.

وقال إن اللجنة أكدت الدراسة الفنية التي قامت بها وزارة المالية في استبعاد تكاليف تقدر 400 مليون دينار كمصروفات مستردة يقترض عدم تضمنها وفق رأي وزارة المالية وعلى ان يقوم ديوان المحاسبة بتحديث الدراسة لتكلفة انتاج البرميل.

وأضاف عبد الصمد أنه فيما يخص الإيرادات غير النفطية فقد زادت تقديراتها فيما يخص الضرائب والرسوم لتصل الى 551 مليون دينار بزيادة قدرها 11 % عن السنة المالية السابقة.

وبين أن الزيادة جاءت بسبب دخول العقود الإنمائية مثل المطار الجديد والمدن الاسكانية بمراحل تنفيذية متقدمة ما انعكس على تقدير هذه الإيرادات.

وذكر عبد الصمد أن اللجنة استوضحت عن تطورات المرئيات بشأن ضريبة القيمة المضافة والتي تبين تأجيل تطبيقها في دولة الكويت حتى سنة 2021.

وأفاد بأن الوزارة رأت ضرورة تسريع إجراءاتها فيما يخص الضريبة الانتقائية على بعض السلع المنتقاة كالتبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية والتي من المتوقع أن تزيد إيرادات الخزانة في حال تطبيقها بـ 200 مليون دينار مع وجود تأثيرات إيجابية على جوانب غير مادية كالصحة العامة وغيرها.

وأشار إلى المبالغ التي تم تحصيلها فيما يخص رسوم الأراضي الفضاء خاصة أنه سبق أن أشارت إلى وجود مبالغ لم يتم تحصيلها لعدد من الأفراد المتخلفين عن السداد وامتناع وزارة المالية سابقا عن تزويد اللجنة بأسمائهم.

وبين أن اللجنة التشريعية حسمت دستورية طلب اللجنة حيال هذا الأمر ما يقتضي التنسيق الجيد مع الجهات المعنية لتحصيل ما للخزانة العامة من مستحقات خاصة أن هذا القانون يهدف إلى تحرير الأراضي الفضاء غير المستغلة بما يواكب التطورات الحاصلة حاليا وخاصة أن القانون الحالي مضى عليه وقت طويل وهناك عقبات قانونية ودستورية تعيق تطبيق بعض نصوصه.

وأشار إلى أن التعديلات تتضمن ما يتعلق بحصانة المحامين واتعابهم ومركز التطوير والتدريب ومركز تحكيم المحامين وأمور مهمة أخرى لتنظيم المهنة معربًا عن أمله في أن يتم إدراج التقرير على أقرب جلسة لمجلس الأمة من أجل إقراره.

وأوضح أن اللجنة أقرت مقترحًا بشأن تعديل المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية والذي ينص على استبدال ممثل غرفة التجارة في مجلس إدارة المؤسسة بممثل عن وزارة التجارة.

وأضاف «وصلتنا رسالة من رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد يطلب فيها الاستعجال في هذا الاقتراح وقد احتلناه للجنة المالية بناء على طلبه».

وكشف السبيعي من جهة أخرى عن موافقة اللجنة من الناحيتين الدستورية والقانونية على 3 اقتراحات تتعلق بهيئة الزراعة وأحالتها إلى اللجنة المختصة منها اقتراح بخفض مدة السماح بنقل ملكية الحيازة إلى سنة واحد بدلا من 5 سنوات.

وبين أن اللجنة ناقشت عددا من الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية الجعفرية بحضور أحد المحامين ورأي القضاء بشأن هذه الاقتراحات موضحًا أن النقاش انصب على المواد المختلف عليها.

وذكر أن الاقتراحات تتضمن ما يقارب ٥٤٠ مادة وتنحصر الخلافات الجوهرية على ٢٠ مادة منها فقط وخلافات شكلية على ٤٠ مادة تقريبًا مشيرًا إلى أن اللجنة أجلت استكمال النقاش إلى الاجتماع المقبل.

أجازت دستورياً وقانونياً خفض مدة السماح بنقل ملكية الحيازة إلى سنة واحدة

«التشريعية» توافق على تعديلات قانوني «تنظيم مهنة المحاماة و التأمينات الاجتماعية»

اجتماع اللجنة التشريعية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس على اقتراح بقانون بشأن تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة واقتراح خاص بتعديل المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وجهت في اجتماعها السابق الدعوة لجمعية المحامين ورؤسائها السابقين واستمعت لآرائهم في هذا الشأن وأخذت بالكثير من تلك الآراء.

وهنأ السبيعي المحامين بإقرار اللجنة التشريعية المقترح الخاص بهم بما يواكب التطورات الحاصلة حاليا وخاصة أن القانون الحالي مضى عليه وقت طويل وهناك عقبات قانونية ودستورية تعيق تطبيق بعض نصوصه.

وأشار إلى أن التعديلات تتضمن ما يتعلق بحصانة المحامين واتعابهم ومركز التطوير والتدريب ومركز تحكيم المحامين وأمور مهمة أخرى لتنظيم المهنة معربًا عن أمله في أن يتم إدراج التقرير على أقرب جلسة لمجلس الأمة من أجل إقراره.

وأوضح أن اللجنة أقرت مقترحًا بشأن تعديل المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية والذي ينص على استبدال ممثل غرفة التجارة في مجلس إدارة المؤسسة بممثل عن وزارة التجارة.

وأضاف «وصلتنا رسالة من رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد يطلب فيها الاستعجال في هذا الاقتراح وقد احتلناه للجنة المالية بناء على طلبه».

وكشف السبيعي من جهة أخرى عن موافقة اللجنة من الناحيتين الدستورية والقانونية على 3 اقتراحات تتعلق بهيئة الزراعة وأحالتها إلى اللجنة المختصة منها اقتراح بخفض مدة السماح بنقل ملكية الحيازة إلى سنة واحد بدلا من 5 سنوات.

وبين أن اللجنة ناقشت عددا من الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية الجعفرية بحضور أحد المحامين ورأي القضاء بشأن هذه الاقتراحات موضحًا أن النقاش انصب على المواد المختلف عليها.

وذكر أن الاقتراحات تتضمن ما يقارب ٥٤٠ مادة وتنحصر الخلافات الجوهرية على ٢٠ مادة منها فقط وخلافات شكلية على ٤٠ مادة تقريبًا مشيرًا إلى أن اللجنة أجلت استكمال النقاش إلى الاجتماع المقبل.

دعا النواب إلى الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء

الحربش لبسط سلطة القضاء على قرارات سحب الجنسية

دعا رئيس لجنة التحقيق في محاور استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء النائب د.جمعان الحربش زملاءه النواب إلى التصويت بالموافقة على تقرير اللجنة والذي أدرج على جدول أعمال جلسة اليوم.

وقال الحربش في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة إن التقرير يتضمن توصيات مهمة تشمل العديد من القضايا.

وأعرب عن شكره لجهود أعضاء اللجنة وخاصة النائبين راكان النصف ود.عودة الرويعي وكذلك مكتب اللجنة والمستشارين الذين بذلوا جهدًا كبيرًا من أجل إنجاز التقرير.

وبين أن اللجنة انتهت الى ٥٨ توصية تتعلق بما يقارب ٩ محاور منها محور سحب وإسقاط الجنسي ومحور زيادة أسعار البنزين والكهرباء والماء واحتلال التركيبة السكانية والبطالة.

وأضاف أن من بين التوصيات ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية في البعثات الدراسية ومديرية صباح السالم الجامعية وعدم تعاون الجهات الحكومية مع الأجهزة الرقابية.

وأشار إلى أن التوصيات تتضمن تكليف ديوان المحاسبة التحقيق في صفقة "اليوروفايتر"، فضلاً عن التوصيات التي تتعلق بمدينة صباح السالم وحساب العهد والتي تحتاج إلى تعديلات تشريعية في المستقبل.

جمعان الحربش

■ جريمة التزوير التي تؤدي إلى سحب الجنسية يجب أن تثبت بحكم قضائي وليس بقرار إداري

وأوضح الحربش أن اللجنة انتهت بإجماع أعضائها إلى ضرورة بسط سلطة القضاء على قرارات سحب الجنسية وأن جريمة التزوير التي تؤدي إلى سحب الجنسية يجب أن تثبت بحكم قضائي وليس بقرار إداري.

وذكر أن اللافت هو صدور حكم من محكمة التمييز أمس بذات الفحوى والموضوع، ما يؤكد أن قرار الجنسية يجب أن تسبقه إدانة قضائية في تهمة التزوير مشددًا على أن وثيقة الجنسية والهوية الوطنية يجب ألا تخضع لقرار إداري.

وقال الحربش إن هذه مناسبة ندعو من خلالها الحكومة لإعادة بقية الجناسي فالكل يعلم أن جنسية الأخ عبدالله البرغش قد رجعت وفق ما كانت عليه وهنالك أيضا ملفات أخرى ننتظر أن تعود لأصحابها

مؤكداً أنها لا تقوم بالدور المطلوب منها

الفضل: لم أطالب بحل جمعية الشفافية وإنما بتوفيق أوضاعها

أكد النائب أحمد الفضل أن التبرعات التي جمعتها جمعية الشفافية يزيد عن مليون دينار وأن الجمعية لا تقوم بالدور المطلوب.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه لم يطالب بحل جمعية الشفافية وإنما بإيجاد حل لها لأننا نحتاج إلى جمعيات تقوم بالرقابة والمتابعة.

وأشار إلى أن وزيرة الشؤون ذكرت بشأن التحقيق مع رئيس الجمعية أنه قال إن الجمعية تعتمد على بيانات جمعية الشفافية الدولية فلماذا يتم جمع هذه التبرعات؟ وتساءل الفضل "لماذا يقدم الحرس الوطني تبرعات لجمعية الشفافية؟ والغريب أن ترتيب الحرس ارتفع في تقييم الجمعية بعد التبرع لها".

وحذر من أنه سوف يستجوب وزيرة الشؤون في حال لم تعالج هذا الأمر وأنه إذا تقدم باستجواب لن يقبل بمشاركة أحد ولا يريد مساعدة أحد.

وقال "أنا لا يهمني الضغط على الوزيرة بل يهمني تغيير النهج وأريد أن أوصل لولي الأمر أن بعض الوزراء تعتقد فيهم الصلاح وهم عكس ذلك وربما لديهم مشكلة".

وأعرب الفضل عن اعتذاره عن بعض العبارات التي صدرت منه في حق وزير المالية وبعض النواب مشيرًا إلى أنها زلة لسان وأن زملاءه النواب لهم قيمة كبيرة في اللجان التي يشاركون بها